

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Hayat
DATE:	27-August-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	267,370
TITLE :	Yemen Warns Oil Companies against Conducting Business with the Houthis
PAGE:	12
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Gamal Mohamed

اليمن يحظر تعامل شركات النفط مع الحوثيين

□ صنعاء - جمال محمد

قطاع النفط والغاز سريعاً على خلفية تفاقم الصراع المسلح منذ أواخر آذار (مارس) الماضي، وتكرار عمليات تخريب أنابيب نقل النفط والغاز، إذ أوقفت شركات النفط إنتاجها وأجلت موظفيها، كما أوقفت محطة تسيل الغاز المسال في منشأة بلحاف إنتاجها.

وقبل الأزمة، قدر صندوق النقد الدولي إنتاج اليمن بـ ١٦٧ ألف برميل يومياً، مقارنة بـ ٢٦٤ ألفاً عام ٢٠١٠. وفي كانون الثاني (يناير) الماضي بلغت صادرات الحكومة مليون برميل، قيمتها ٤٧,٣ مليون دولار، فيما بلغ الاستهلاك المحلي ١,٩ مليون برميل.

وبلغ عدد القطاعات النفطية في اليمن ١٠٠ قطاع، منها ٣٧ قطاعاً استكشافياً، و١٢ قطاعاً إنتاجياً، فيما يبلغ عدد الشركات العاملة ٢٦ شركة استكشافية وإنتاجية.

وأضافت أن «كل الاختام المسيطر عليها من قبل الحوثيين ولجانهم في وزارة النفط والمعادن والوحدات التابعة لها، تعتبر لاغية لعدم شرعيتها ولا يجب التعامل معها».

وشددت الحكومة اليمنية على «عدم توريد أي مبالغ مالية مستحقة للدولة حتى يتم إشعارها بمكان ومواعيد توريدها»، داعية إلى «عدم تنفيذ أي توجيهات أو تعيينات صادرة من قبل الحوثيين واللجان التابعة لهم في وزارة النفط والمعادن والمؤسسات والوحدات التابعة لها في الوزارة».

وطالبت الحكومة الجميع بالالتزام بالتعامل معها وممثليها فقط، مشيرة إلى أن أي تعامل مع «الميليشيات الحوثية ولجانها» لا يعترف بها «لعدم شرعيتها ومخالفتها لقرارات مجلس الأمن». وتدهور

■ أصدرت الحكومة اليمنية تعميماً إلى مديري الشركات النفطية الإنتاجية والاستكشافية وإدارة «الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال، حظرت فيه التعامل مع الحوثيين الذين يسيطرون على صنعاء وأجزاء أخرى من البلد، وتحديد إجراءات التعامل مع الحكومة بناءً على قرارات مجلس الأمن ومنها القرار ٢٢١٦.

وأوضحت في بيان أن «كل القرارات والتعيينات والتوجيهات التي أصدرت من قبل الحوثيين و«اللجان الشعبية والثورية» التابعة لهم منذ شباط (فبراير) الماضي في وزارة النفط والمعادن والهيئات والمؤسسات والوحدات التابعة لها، «تعتبر لاغية ولا يتم التعامل معها لعدم شرعيتها ولكونها صادرة من غير ذوي الاختصاص».